مفاوضات تحت النار

هدم المباني كأداة مركزية لتركيز المجتمع البدوي في النقب وتجريده من أملاكه

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי
منتدى التعايش السلمي في النقب من اجل المساواة المدنية
Negev Coexistence Forum For Civil Equality

منتدى التعايش السلمي في النقب | تأسس منتدى التعايش السلمي في النقب في عام 1997، على يد مجموعة من المواطنين اليهود والعرب في النقب، بهدف تكوين إطار من خلاله يتم التعاون بين اليهود والعرب، كأساس للنضال المشترك من أجل الحقوق المدنية وتنمية الإخاء والتعايش السلمي في النقب. يقود المنتدى نضالات ضد التمييز في الخدمات وبالتشغيل نضال للعدل وللمساواة ولأجل إيجاد حلول مناسبة لسكان القرى الغير مُعترف بها. لب عمل المنتدى هو تشجيع الشراكة اليهودية العربية في النضال من أجل حقوق المواطن والمساواة المدنية للعرب في النقب. فعاليات المنتدى ومشاريعه تتم دائمًا بالشراكة العربية اليهودية.

تموز 2017

كتابة: ميخال روتم

بحث: بن فرجون وميخال روتم

صورة الغلاف: قافلة هدم في القرية غير المعترف بها الزعرورة، ايار 2015. تصوير: صبحية ابو جودة، مشروع يصورن.

صورة الغلاف الخلفية: مسجد هدمته السلطات في القرية غير المعترف بها رخمة، 06.01.2016. تصوير: ميخال روتم

ملخص

سياسة هدم المباني هي السياسة المركزية التي تتبعها دولة اسرائيل ضد البدو في النقب، مجتمع يواجه ضائقة سكن خانقة لا تحظى بحل منذ عدة سنوات، ويدير صراعًا مستمرًا على ملكية الاراضي في النقب امام الدولة. ايضا سنة 2016 اختارت دولة اسرائيل الاستمرار باستثمار ميزانيات ضخمة في الإجراءات القسرية وهدم المنازل، ما أدّى الى ازدياد عدد المباني المهدومة في الوسط البدوي في النقب.

تقرير العمليات السنوي التابع لمديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الارض (أدناه، مديرية الجنوب) لسنة العمل 2016، يكشف عن عدد المباني التي هدمت، نسبة المباني المسؤولة عنها سلطات تطبيق القانون المختلفة ونسبة عمليات الهدم التي نفذت على ايدي اصحاب البيوت انفسهم في مقابل تلك التي نفذت على يد الدولة. في سنة 2016 نشرت لاول مرة كمية المبان التي هدمت حسب نوع المبنى. في سنة 2016 هدم في الوسط البدوي في النقب 1158 مبنى، حوالي 64% منها هدمت على ايدي اصحاب البيوت أنفسهم وفقط 36% منها هدمت على ايدي سلطات تطبيق القانون. من قائمة انواع المباني المختلفة التي هدمت تبين ان حوالي 500 من المباني التي هدمت استعملت للسكن.

ابتداءً من سنة 2012 مديرية الجنوب هي المؤسسة التي تعمل على التنسيق بين سلطات تطبيق القانون المختلفة التي تعمل على هدم المباني في النقب. المديرية تعمل فقط في أوساط المجتمع البدوي، وتنسق نشاطات الوحدة القطرية للإشراف على البناء المسؤولة عن حوالي 52% من عمليات الهدم، وحدة التطبيق في الاراضي المفتوحة المسؤولة عن حوالي 37% من عمليات الهدم وقسم المحافظة على الاراضي المسؤولة عن حوالي 8% من عمليات الهدم. كما وتعمل المديرية بتعاون كامل مع شرطة اسرائيل وبالأخص مع وحدة "يواب"، المسؤولة عن مرافقة المفتشين وقوات الهدم في ايام المسح، الهدم، حرث الاراضي وتوزيع اوامر الهدم والإخلاء.

سياسة هدم المباني وتمدين المجتمع البدوي في النقب هي جزء لا يتجزأ من الصراع المستمر على ملكية الارض في المنطقة بين المجتمع البدوي والدولة. الدولة لا تعترف بملكية المواطنين البدو للاراضي في النقب، وتستعمل الهدم كأداة ضغط لنقل السكان البدو من القرى غير المعترف بها الى

المدن الحكومية او القرى المعترف بها. في الواقع تستعمل الدولة قوانين التخطيط والبناء من اجل الدفع قدمًا بسياسة تمدين وتركيز المجتمع البدوي.

السلطة لتطوير استيطان البدو في النقب تعمل بتعاون كامل مع مديرية الجنوب، للاستفادة من نشاطات تطبيق القانون التابع للمديرية في سبيل تطوير نشاطات "التنظيم" التابعة للسلطة. الى جانب عمليات تطبيق القانون ضد البناء الجديد في النقب، تشغل السلطة والمديرية قناتين اضافيتين – "تطبيق معزز للتنظيم" من خلاله يتم إصدار إجراءات قانونية مختلفة تشمل التهديد بإصدار اوامر هدم، تقديم شكاوى قضائية وحتى ايضا هدم المباني، بحق مواطنين يرفضون طلبات السلطة بالانتقال من مكان سكناهم، وذلك لأجل اجبارهم على التفاوض; و"تنظيم معزز للتطبيق" من خلاله تبذل محاولات لأكمال عملية "التنظيم" قبل تطبيق القانون، كل المحاولات في هذه القناة سنة 2016 باءت بالفشل.

مخطط الحكومة للمجتمع البدوي في النقب للسنوات الخمس القريبة يشمل الاستثمار في المدن الحكومية وفي القرى البدوية المعترف بها فقط، وفي الوقت نفسه تعزيز نظام التنفيذ بمفتشين وميزانيات اضافية من خلال التركيز على التنفيذ فيما يخص القرى غير المعترف بها في المنطقة. هكذا، نرى انه في السنوات القريبة سيستمر الارتفاع في عدد عمليات الهدم في النقب، مع التركيز على عملية التمدين القسري المستمر على المجتمع البدوي.

الفهرس

مقدمة: المجتمع البدوي في النقب 6

مقدمة 8

1. سياسة هدم المباني في النقب. 10

1.1 هدم المباني في النقب معطيات محدثة 11

1.2 مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الارض 15

1.3 سلطات التطبيق في النقب 16

1.3.1 الوحدة القطرية للإشراف على البناء 17

1.3.2 وحدة التطبيق في المساحات المفتوحة 18

1.3.3 قسم المحافظة على الاراضي في سلطة اراضي اسرائيل 19

1.3.4 وحدة يواب 19

1.4 عدم مساواة مبني امام القانون 20

2. سياسة هدم المباني و"تنظيم" السكن في النقب 23

2.1 الملكية على الارض وسياسة هدم المباني في النقب 23

2.2 السلطة لتطوير وإسكان البدو في النقب. 24

2.3 مشاركة سلطات تطبيق القانون في تنظيم السكن في النقب 26

2.3.1 "تطبيق معزز للتنظيم" 27

2.3.2 "تنظيم معزز للتطبيق" 29

تلخيص 30

مقدمة: المجتمع البدوي في النقب

سنة 1948 عشية قيام دولة اسرائيل، عاش حسب تقديرات مختلفة ما بين 65،000 الى 100،000 بدوي في النقب. بعد الحرب بقي في النقب حوالي 11،000 بدوي، اغلبيتهم تركوا بيوتهم او طردوا الى الاردن ومصر: الى قطاع غزة وسيناء. في اعقاب الحرب شرعت دولة اسرائيل في عملية مستمرة لاخلاء السكان البدو من مكان سكناهم، ولا تزال هذه العملية مستمرةً حتى اليوم. منذ سنوات ال-50 المبكرة وحتى سنة 1966، ركزت دولة اسرائيل البدو في النقب في منطقة مغلقة تدعى السياج، تحت حكم عسكري. في هذه الفترة قرى كاملة هجرت على ايدي الدولة من مكان تواجدها في النقب الغربي والشمالي الى داخل منطقة السياج.

قانون التخطيط والبناء الذي سُنّ سنة 1965، ادى الى تعريف معظم اراضي السياج كأراضٍ زراعية. وبذلك، منلحظة سريان مفعول القانون اعتبر كل بناء بيت في هذه المنطقة غير قانوني، يشمل البيوت والمباني التي كانت قائمة على الأرض، والتي اعتبرت رجوعيًا غير قانونية. سنة 1966، مع انتهاء الحكم العسكري، عملية التمدين التي بدأت الدولة بتخطيطها في سنوات ال50 خرجت الى حيز التنفيذ. الدولة اقامت سبعة بلدات بدوية، اغلبيتها داخل نطاق السياج، ووعدت السكان بخدمات عصرية مقابل الاستيطان المنظم في قسائم معروضة في هذه البلدات. البلدة الاولى، تل السبع، اقيمت سنة 1969، وحتى سنوات ال90 اقيمت ستة بلدات اضافيه. حتى منتصف سنوات ال90 تركزت السياسة الاسرائيلية ضد السكان البدو بجهود لشمل كل السكان البدو في هذه السبع بلدات.

منذ عام 1999 قررت دولة اسرائيل، بقرارات حكومية مختلفة، الاعتراف ب-11 قرية غير معترف بها في النقب. هذه القرارات كانت ظاهريا تغييرًا ذا معنى على غرار السياسة السابقة والتي بموجبها كانت الامكانية الوحيدة لسكن البدو هي التمدين القسري. لكن، اكثر من 15 سنة لاحقًا، عمليا لا يوجد فرق واضح ما بين القرى التي تم الاعتراف بها وبين تلك التي بقيت دون اعتراف. في اغلبية القرى المعترف بها لا يوجد تخطيط مفصل ولهذا لا يسطيع السكان الحصول على تراخيص بناء، سياسة هدم المباني متواصلة، والبنى التحتية للمياه، الكهرباء، الصرف الصحي والشوارع غير موجودة حتى الان.

إلى يومنا هذا لا تزال حوالي 35 قرية بدوية في النقب لا تعترف دولة إسرائيل بوجودها، وتتعامل معها ك"شتات" او كقرًى "غير قانونية". بين هذه القرى هنالك قرى تاريخية- قرى قائمة في اماكنها ما قبل قيام دولة اسرائيل، وقرى هجرت على ايدي الدولة من مكانها خلال سنوات ال-50 الى داخل منطقة السياج. الدولة لا تعترف بأي بلدة من هذه البلدات، والسكان يحصلون على خدمات ضئيلة جدا من الدولة وفي اغلب الاحيان لا يحصلون على شيء بتاتا. سياسة التخطيط الاسرائيلية رسّخت على مدار السنوات فكرة بقاء القرى غير معترف بها وأن تكون عرضة لسياسة هدم المباني، العقاب ومنع البنى التحتية والخدمات. في حين ان هذه السياسة نجحت إلى مدى معين، غالبية القرى الغير معترف بها لا تزال قائمة في اماكنها.

يعيش اليوم حوالي 240000 بدوي في منطقة النقب[1] في ثلاثة اشكال سكن: حوالي 35 قرى غير معترف بها، سبع بلدات مخططة اقيمت على يد الدولة و11 قرية تم الاعتراف بها على ايدي الدولة خلال العشر سنوات الاخيرة. بالرغم من ان السكان البدو يشكلون اكثرمن ثلث السكان في النقب، فقط 12.5% من البلدات المعترف بها في المنطقة معدة لهم.[2] عمليا، السياسة المركزية التي تنتهجها دولة اسرائيل ضد مواطنيها البدو في النقب هي سياسة هدم المباني والتمدين، والتي يتناولها هذه التقرير. هذه السياسة مستعملة في كافة اشكال السكن التي يعتمدها السكان البدو، في البلدات المخططة، في القرى المعترف بها وفي القرى الغير معترف بها.

[1] المكتب المركزي للاحصاء. لائحة 2.16: بلدات وسكان حسب اللواء، المحافظة، الدين والمجموعة السكنية. نشر: 01.09.2016.

[2] أنظر ملاحظة رقم 1.

مقدمة

الحق في السكن الملائم هو حق اساسي متعارف عليه في القانون الدولي، المنصوص عليه في عدة معاهدات وقعت عليها دولة اسرائيل. لجنة الامم المتحدة للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والتربوية تشدد على ان الحديث هو عن حق ينبغي تفسيره بشكل موسع، فيما يضمن الحق في العيش بأمن، بسلام وباحترام. بحسب اللجنة، الحق في السكن الملائم يتضمن الحماية من الإخلاء القسري ومن الهدم التعسفي للبيوت، الحق في اختيار مكان السكن، ومن اجل تعريف السكن كملائم، يجب الأخذ بعين الاعتبار هوية السكان الثقافية.[3] سياسات هدم البيوت في النقب تنتهك بشكل منهجي الحق في السكن الكريم للسكان البدو في النقب، حتى في التفسير المقلص جدا لهذا الحق.

المجتمع البدوي في النقب يشكل تقريبا ربع مليون مواطن، يسكنون في البلدات، في القرى المعترف بها على ايدي الدولة وفي القرى غير المعترف بها. في سنة 2016 شكل المجتمع اكثر من 34% من مجمل سكان النقب، لكن فقط 12.5% من البلدات معدة له. السبع بلدات البدوية في النقب كما أيضا القرى المعترف بها، مخططة كلها على انها بلدات مكتظة، من خلال تجاهل تام لنهج الحياة البدوي الذي يعتمد في جزء منه على الزراعة. اليوم يعيش حوالي 70000 مواطن في القرى غير المعترف بها من قبل الدولة، التي تخطط لنقلهم من مكان سكناهم الى البلدات المعترف بها.

دولة اسرائيل تطبق سياسة هدم البيوت في جميع البلدات البدوية، المعترف بها وغير المعترف بها على حد سواء، وتهدم مبان جديدة الى جانب مبان قديمة، بهدف اجبار مواطنيها البدو على السكن في مكان قررت هي ان يسكنوا فيه، وبالتوافق مع الخرائط الهيكلية المختلفة التي بنتها بنفسها دون حوار مع السكان. في اغلبية الحالات، عمليات هدم المباني تأتي لتخدم السلطات الحكومية المختلفة للضغط على المواطنين للدخول في مفاوضات للانتقال الى البلدات والقرى المعترف بها. من الجدير بالذكر، ان تعريف العملية على انها عملية تفاوض هو أمر غريب نوعا ما، إذ أنه امام التهديد بهدم بيت لا يوجد أمام المواطن البسيط خيارات، وبالتالي يفرض عليه ان يقبل النتيجة التي تريدها السلطات.

[3] مندوب حقوق الأنسان في الأمم المتحدة, الحق في السكن الملائم, ورقة اثبات رقم 21, تعديل 1 http://tinyurl.com/bn2q735.

سياسة هدم البيوت هي سياسة عنيفة، سواء على سكان يرضخون للضغوطات الكثيرة التي تشغل ضدهم والمتمثلة في التهديد بالهدم، اخراج اوامر هدم، تقديم دعاوى، ولوائح اتهام وحتى الهدم في الواقع، ولا سيما عندما تهدم البيوت على ايدي السلطات، التي ترافق مفتشيها قوات كبيرة من الشرطة وجرافات دون سابق انذار، ويهدمون المباني. سياسة الهدم، التي تحولت الى سياسة مركزية تطبقها الدولة ضد مواطنيها البدو في النقب على مدى السنين، تعمق العزلة بين المجتمع البدوي والدولة، التي بدلا من ان تحافظ على حقوق مواطنيها، تعمل بشكل مباشر وعنيف لانتهاكها.

التقرير يعرض معطيات محدثة فيما يخص هدم المباني في أوساط المجتمع البدوي في النقب، ويلقي الضوء على سلطات تطبيق القانون المختلفة التي تعمل في المنطقة. كما يكشف عن عدم المساواة المدمج امام القانون في مجال التخطيط في النقب، الى جانب شهادات ممثلين عن الحكومة على انه بالفعل تنفذ إجراءات قسرية بالأساس في المجتمع البدوي. بالإضافة يعرض التقرير العلاقة بين الصراع على ملكية الارض في النقب وبين نشاطات السلطات "لتنظيم السكن"، من خلال كشف طرق عمل مختلفة للدولة لتقوية التطبيق القسري للقانون وعمليات الهدم من اجل التنظيم من جديد للمنطقة.

قوات هدم في القرية الغير معترف بها الزعرورة، نيسان 2016. تصوير: مهديه ابو جودة، مشروع يصورن.

1. سياسة هدم البيوت في النقب

السياسة المركزية التي تستعملها دولة اسرائيل لسنوات ضد سكانها البدو في النقب، هي سياسة مستمرة لهدم المباني ولتمدين كل المجتمع. المجتمع البدوي في النقب يتعرض لضائقة سكن مستمرة – في القرى الغير معترف بها من غير الممكن ابدا البناء بشكل قانوني بسبب غياب خطة رئيسية مفصلة لا يمكن الحصول على رخصة للبناء; في اغلبية القرى التي اعترفت بها الدولة لا توجد خطط رئيسية مفصلة ولذلك ايضا في مناطقها لا يمكن الحصول رخصة بناء[4]: في السبع بلدات التي خططت من قِبَل الدولة هناك ايضا العديد من المباني وحتى ايضا أحياء كاملة دون تراخيص ونقص في قسائم البناء، وهي غير معدة للاستجابة للتكاثر الطبيعي في مناطقها. فالحديث إذًا عن مجتمع كامل والذي في غياب حلول سكن من جهة الدولة، يصبح "مجرم بناء" بفعل الواقع.

في حين ان ضائقة السكن في المجتمع البدوي اخذه بالازدياد كل سنة، دولة اسرائيل تستثمر موارد كثيرة لأجل تقوية جهاز تطبيق القانون في النقب. هكذا "تحسن" في السنوات الاخيرة جهاز التطبيق في النقب ويتم تشغيله من قبل تشكيلة واسعة من السلطات الحكومية، التي تعمل معا بتنسيق من اجل هدم اكثر عدد من المباني سنويًا. في سنة 2016 هدم في النقب 1،158 مبنى، في المجتمع البدوي لوحده[5]. قسم المحافظة على الارض في سلطة اراضي اسرائيل، وحدة التطبيق في المساحات المفتوحة والوحدة القطرية للاشراف على البناء، تعمل بشكل مشترك مع مديرية الجنوب لتنسيق تنفيذ قوانين الأراضي (أدناه: مديرية الجنوب) وتقيم ايام هدم واستكشاف مشتركة من اجل زيادة اعداد هدم البيوت. بالاضافة لذلك، تعمل سلطات التطبيق المختلفة من اجل زيادة نسبة الهدم التي ينفذها اصحاب المباني بأنفسهم من مجمل عمليات الهدم.[6]

---

[4] جلسة لجنة الكنيست لرقابة الدولة من يوم 26.03.2016 https://tinyurl.com/n5cykms .

[5] مديرية الجنوب لتنسيق الجباية التابعة لقانون الرهن العقاري- تلخيص سنة العمل 2016 ص' 8.

[6] انظر ملاحظه 5, صفحة 25, بند 15.

1.1 هدم المباني في النقب: معطيات محدثة

عدد هدم المباني في النقب لا ينشر للجمهور على ايدي السلطات. المعطيات التي تظهر في هذه القسم تستند على معطيات مديرية الجنوب، التي كشفت على مدى السنوات الاخيرة من قِبَل منتدى التعايش في النقب بواسطة تقديم طلبات بحسب قانون حرية المعرفة. التقارير الداخلية التابعة لمديرية الجنوب تكشف عدد المباني التي هدمت في أوساط المجتمع البدوي في النقب، عدد ايام المسح والهدم التي تنفذها سلطات التطبيق، وفي سنة 2016 نشرت لاول مرة أيضا قائمة المباني التي هدمت حسب تصنيف المبنى، والتي تظهر ايضا في هذا القسم. من الجدير بالذكر ان مديرية الجنوب اقيمت من اجل تنسيق تطبيق القانون في المجتمع البدوي، لذلك فالمعطيات التي تظهر في هذا القسم تتطرق للهدم في البلدات البدوية فقط.

رسم 1: هدم مبان في النقب حسب حملة عمليات الهدم بين السنوات 2013 - 2016 [7]

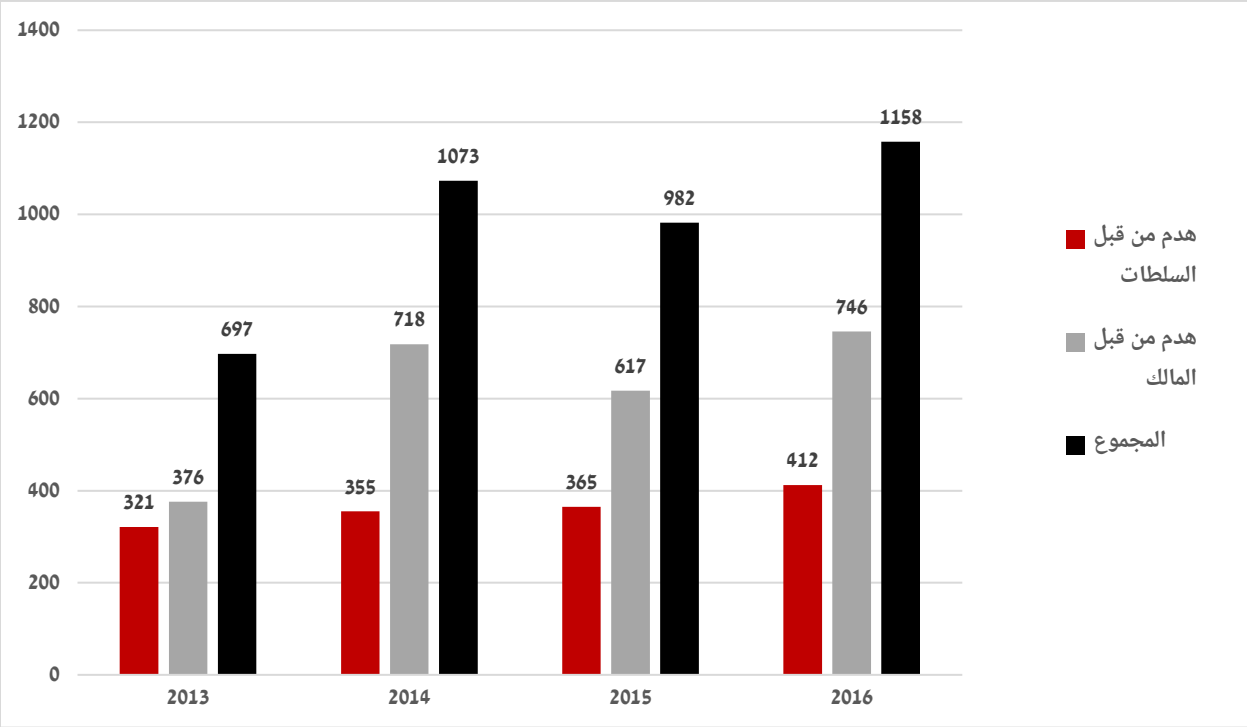

[7] مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الارض- ملخص سنة العمل 2014, صفحة 5: انظر ملاحظة 5, صفحة 8.

رسم رقم 1 يعرض عدد المباني التي هُدمت في المجتمع البدوي حسب السنة وحسب حملة الهدم. من الرسم يتبين انه في سنة 2014 طرأ ارتفاع كبير في عدد المباني التي هدمت، وانه على مدى السنوات الثلاث الاخيرة استقر العدد الكبير لعمليات الهدم. في الرسم يعرض عدد عمليات الهدم ايضا بحسب من قام بعملية الهدم فعليًا - سلطات التطبيق او اصحاب المباني بنفسهم. من المعطيات تبين ان النسبة الكبيره لعمليات هدم المباني على أيدي اصحابها تحافظ على استقرارها على مدى السنوات الاخيرة.

عمليات الهدم التي تنفذ على ايدي السلطات تسميها مديرية الجنوب " عمليات هدم مبادر لها"، تخرج الى حيز التنفيذ في ايام هدم مركزة، في اطارها يصل مشرفو السلطات المختلفة ترافقهم قوات كبيره من وحدة يواب والجرافات، ويهدمون المباني بأنفسهم. عمليات الهدم التي تنفذ على ايدي اصحاب المباني تسميها مديرية الجنوب "عمليات هدم ذاتية"، وهذه تخرج الى حيز التنفيذ على ايدي اصحاب المباني انفسهم لعدة اسباب – منها الرغبة بالامتناع عن الصدمه المرافقة لوصول قواة شرطة كبيره دون سابق إنذار; العقوبات الجنائية التي يمكن القائها على اصحاب المباني; الامكانية لانقاذ المعدات الشخصية ومواد البناء في عملية هدم مسيطر عليها: تهديدات من قبل السلطات بأن يقاضوا اصحاب المبان بتكلفة عملية الهدم، واسباب اخرى. سنة 2016 وصلت نسبة عمليات الهدم على ايدي اصحاب المبانג حتى 64% من مجمل المبان التي هدمت في المجتمع البدوي في النقب.

مع ذلك، من المهم التأكيد أيضًا أن عمليات الهدم التي تنفذ على ايدي اصحاب المباني، تنبع من ضغوط تنفذها سلطات التطبيق على سكان الدولة البدو، حيث أن هؤلاء لا يهدمون بيوتهم برغبتهم. على سبيل المثال، بالنسبة لعمليات الهدم التي نفذت على ايدي اصحاب المباني في قرية ام الحيران، كتب في تقرير تلخيص السنة التابع لمديرية الجنوب انه:

> "لاحقا صدر امر من سلطة التنفيذ والجباية باخلاء تجمع (قسم مُسَوَّد). في هذه الحالة أيضًا قبل تنفيذ امر سلطة التنفيذ والجباية، توجه ابناء العائلة ووافقوا على اخلاء التجمع السكني والانتقال الى حورة".[8]

[8] انظر ملاحظة 5, صفحة 19, بند 9.د.

في حين انه في تقرير مديرية الجنوب يتم عرض عملية الهدم كأنما تنبع من توجه ابناء العائلة، من خلال موافقتهم "لاخلاء التجمع"، في المقال الذي نشر في صحيفة هارتس، يصف رب الاسرة، احمد ابو القيعان، مجريات الامور بشكل اخر.

"اجبرت على ان اترك [....] في الاسبوع الاخير حضر مندوبو الشرطة إلى هنا ثلاث مرّات، ضغطوا علي من اجل التوقيع. لم يكن لدي خيار، قالوا لي "السيف اصبح على الرقبة".[9]

من هنا، في عمليات الهدم التي تنفذ على ايدي اصحاب المباني تلعب سلطات التطبيق، بالاشتراك مع شرطة اسرائيل، دورًا مركزيًا، حتى لو تمت في نهاية الامر عملية الهدم بواسطة المواطنين. كما أنه، في حين ان مديرية الجنوب تقدم تقرير عن الحدث كأنما يدار بمبادرة من صاحب المبنى ومن خلال موافقته - المالك نفسه يصف ضغطًا كبيرًا تمت ممارسته بحقه من قبل قوات الشرطة، الى حد التهديد الفعلي، والذي اجبره على التوقيع وترك قريته.

رسم 2: مبان هدمت في النقب سنة 2016 حسب تصنيف المبنى[10]

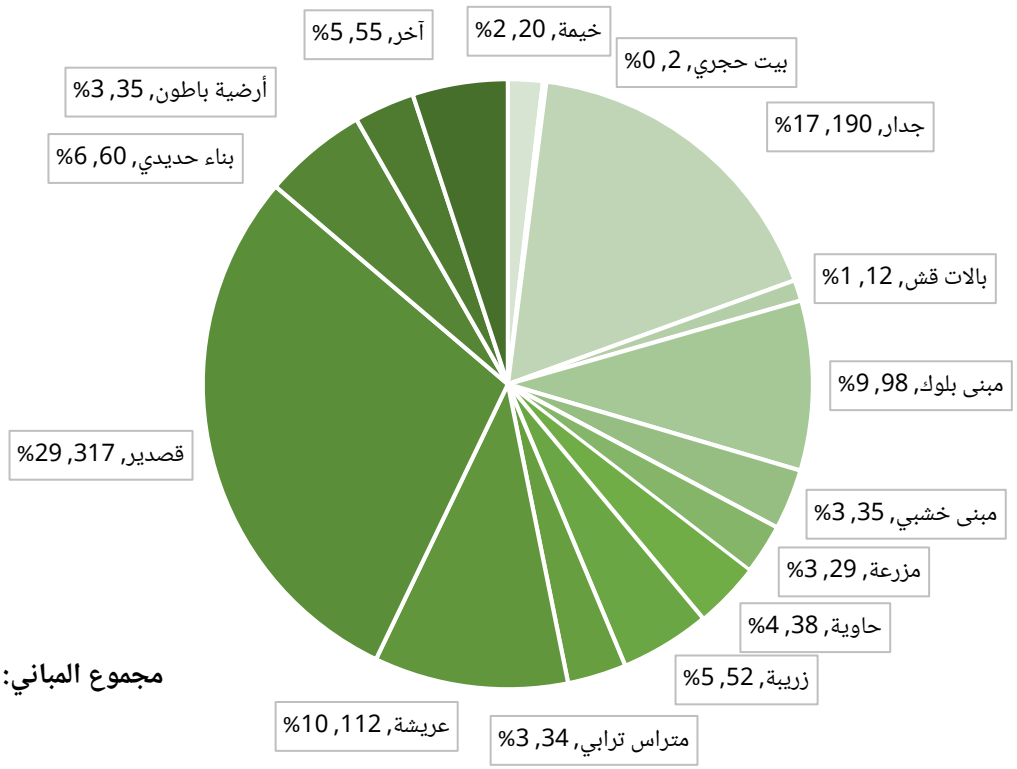

مجموع المباني: 1,089

[9] هدم البيوت الأولى في أم الحيران منذ قرار ألاخلاء, هآرتس 19.11.2016 https://tinyurl.com/ldqpatr

[10] انظر ملاحظة 5, صفحة 13.

رسم رقم 2 يعرض المباني التي هدمت في أوساط المجتمع البدوي خلال سنة 2016 حسب تصنيف المبنى.[11] الحديث هنا عن معطى نشر لأول مرة سنة 2016، والذي يكشف التعريف الواسع والمرن الذي تمنحه سلطات التطبيق في اسرائيل للمصطلح " مبنى". الكشف عن هذه القائمة يُمَكِّن من إجراء تقدير محتمل لعدد المباني المعدة للسكن والتي هدمت خلال سنة 2016 (انظر رسم 3)، الى جانب العدد التقديري للمباني المستخدمة للزراعة، وكذلك تقدير عدد المجسمات التي تم عدها على أنها "مبان" لكنها لا تتماشى بالضرورة مع هذا التعريف، مثال على ذلك المتاريس، بلات القش، الجدران والمزارع. عمليا يظهر أنه من بين 1،158 مبنى هدم في سنة 2016 والتي قامت مديرية الجنوب بتقديم تقرير عنها، حوالي 700، تشكل تقريبًا 60% من مجمل المباني التي هدمت، كانت مباني حقيقية.

رسم 3: هدم بيوت في النقب سنة 2016 حسب نوع المبنى[12]

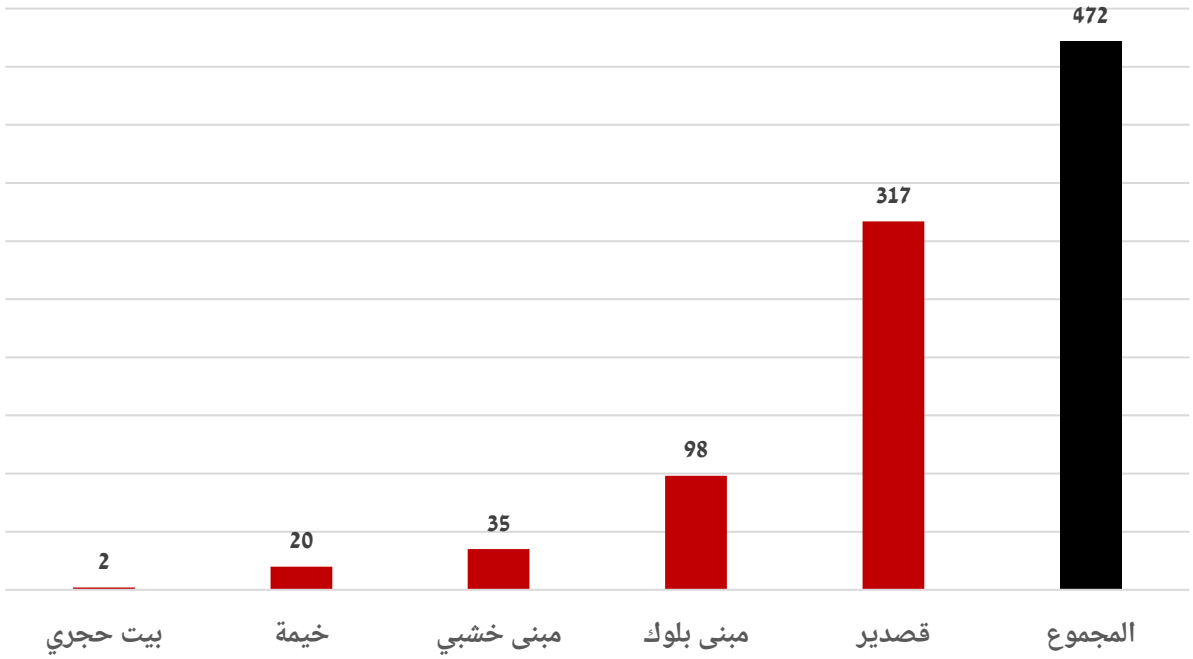

الخطأ في المصدر – هناك فجوة بين الابلاغ عن عدد المباني التي هدمت (1158) وبين عدد المباني المشار اليه في هذه اللائحة. في تقرير المديرية نفسه كتب في ملخص اللائحة أن الرقم 1158 بالرغم من أن الكميات لا توافق ذلك. لطلك من غير المعروف مصير تصنيف ال69 مبنى الباقية [11].

انظر ملاحظة 5, صفحة 13.[12]

رسم رقم 3 يعرض العدد التقديري للمباني المستعمله للسكن والتي هدمت في النقب خلال سنة 2016. بسبب ان مديرية الجنوب لا تشير الى عدد بيوت السكن التي هدمت، من الممكن تقدير ذلك حسب نوع المبنى. في الرسم تعرض أنواع المباني التي يمكن استعمالها كمبان للسكن- سقيفة قصدير، مبنى بلوك، مبنى خشبي، خيمة وبيت حجر- لذلك من الممكن ان جزء البيوت بكمية هذه المباني منخفض اكثر. بالمجموع هدم في سنة 2016، 472 مبنى كهذا. وهي تشكل نسبة 40.75% من مجموع 1،158 مبنى هدم في هذه السنة. من الجدير بالذكر انه بالرغم من ان الحديث يدور عن عدد اقل بكثير من مجمل المباني التي هدمت، فلا نزال نتحدث عن 500 مبنى سكني هدم في المجتمع البدوي في سنة واحدة.

1.2 مديرية الجنوب لتنسيق تنفيذ قوانين الاراضي

مديرية الجنوب هي جسم حكومي أقيم سنة 2012 من اجل تنفيذ عمليات هدم البيوت بشكل ناجع في أوساط المجتمع البدوي في النقب[13]. المديرية تتبع لوزارة الامن الداخلي وتستعمل كجسم مركزي يقوم بتنسيق عمليات هدم البيوت بين سلطات التطبيق المختلفة، سلطة تطوير وإسكان البدو والشرطة. مديرية الجنوب اقيمت تحت قرار الحكومة 3707 الذي يعود للعام 2011، والذي بموجبه تمت المصادقة على مخطط "برافر"[14]. بالرغم من تجميد هذا المخطط، الذي كان هدفه " تنظيم سكن البدو في النقب"، في شهر كانون الاول 2013،[15] تستمر مديرية الجنوب بالعمل. هذا، بالرغم من ان قرار الحكومة حول اقامة مديرية الجنوب يقضي في مجمل ما يقضي، بأن اهداف وسياسة التطبيق تحددها هيئة تطبيق المخطط لتنظيم[16] السكن وأن خطة التطبيق السنوية التابعة للمديرية يوافق عليها رئيس الهيئة.[17] هكذا، بالرغم من ان هيئة التطبيق لا تعمل ورغم أن المخطط تم تجميده، تستمر المديرية بالعمل وحتى بتخطيط خطط تطبيق سنوية.

---

[13] موقع وزارة الأمن الداخلي: مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الأراضي. http://tinyurl.com/jqtg48n

[14] قرار الحكومة 3707 من تاريخ 11.09.2011. http://tinyurl.com/hs5czb2

[15] هآريتس, بيجين أعلن: سيتم توقيف القانون القاضي بتنظيم سكن البدو في النقب, 12.12.2013. http://tinyurl.com/qzbmzf6

[16] انظر ملاحظة 14، بند 6. ب.

[17] انظر ملاحظة 14، بند 6. د. 1.

مديرية الجنوب تعمل بواسطة إجراء لقائات اسبوعية لمنتدى ثابت مركب من ممثلي سلطات التطبيق التي تعمل على هدم المباني في النقب. المديرية تنسق بين السلطات ايام مركزة للمسح، لهدم المباني ولحرث الاراضي من اجل تدمير المحاصيل. منذ اقامتها، في اطار مديرية الجنوب يعمل كل من قسم المحافظة على الارض في سلطة اراضي اسرائيل، الوحدة القطرية للاشراف على البناء، الوحدة للتطبيق في المساحات المفتوحه وعدة لجان تخطيط وبناء محلية التي عملت في هدم المباني قبل ذلك[18]. بالاضافة لذلك، تعمل مديرية الجنوب بالاشتراك مع السلطة لتطوير واسكان البدو في النقب (أدناه: السلطة للتطوير والاسكان)، من اجل تطوير " سياسة التنظيم" التي تطورها السلطة. المديرية والسلطة تعملان معا بالضغط على المواطنين عن طريق استعمال تطبيق القانون من اجل نقلهم من مكان سكناهم.[19]

1.3 سلطات التطبيق في النقب

سلطات التطبيق المركزية الثلاث التي تعمل في النقب – الوحدة لتطبيق القانون في المساحات المفتوحه، الوحدة القطرية للاشراف على البناء وقسم المحافظة على الارض، مسؤولة معا عن 97% من عمليات الهدم في أوساط المجتمع البدوي في النقب. خلال سنة 2016 قدمت سلطات الجباية 683 أمر هدم للتنفيذ، من ضمنها نفذت 621 امرًا التي تحوي 1،158 مبنى هدم في نفس السنة.[20] في حين انه في الوحدة القطرية للإشراف على البناء عمل فقط سبعة مشرفون،[21] 392 امر هدم قدمت من قبل هذه الوحدة سنة 2016. وحدة التطبيق في المساحات المفتوحة وقسم المحافظة على الارض مسؤولان عن 187، و 68 امر بالتلائم، كما أن 36 امر هدم أُصدرت من قبل لجان تخطيط محلية ولوائية.[22] رسم رقم 3 يعرض الجزء النسبي لكل واحدة من السلطات في عمليات هدم المباني.

---

[18] انظر ملاحظة 5، صفحة 1.

[19] انظر قسم 2 لهذا التقرير

[20] انظر ملاحظة 5، صفحة 11.

[21] انظر ملاحظة 5، صفحة 1، بند 1. 5.

[22] انظر ملاحظة 5، صفحة 11.

رسم 4 : الجزء النسبي لسلطات التطبيق المختلفة في هدم المباني في النقب سنة 2016

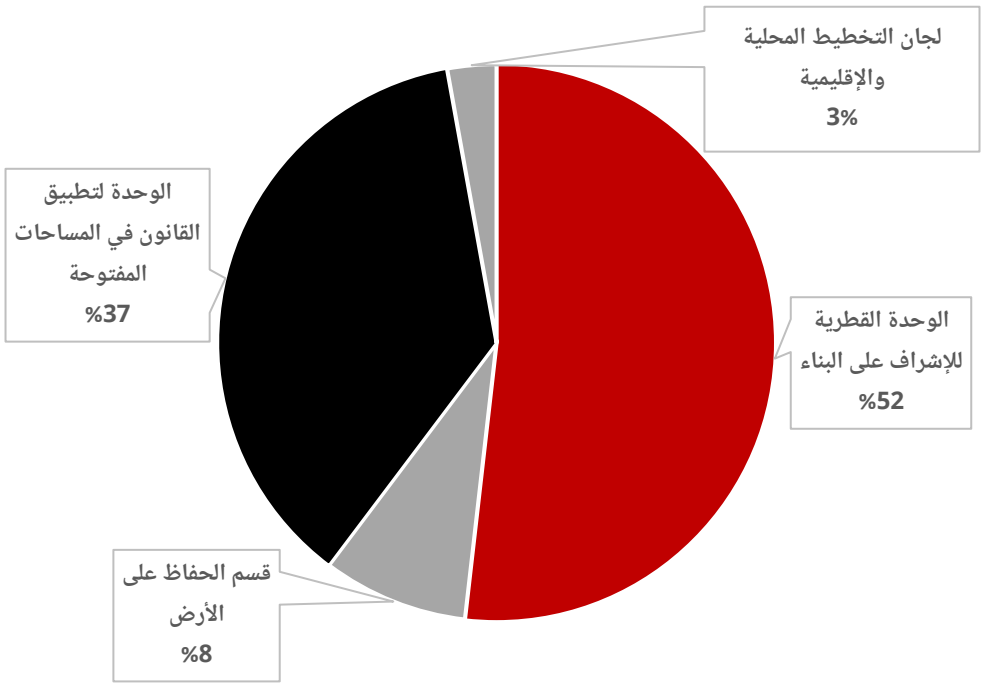

1.3.1 الوحدة القطرية للإشراف على البناء

الوحدة القطرية للإشراف على البناء اقيمت سنة 1988، ومن حينها " تعمل على تقليص مخالفات البناء في دولة اسرائيل والحفاظ على الاراضي الحيوية بواسطة تطبيق رادع في كل مجالات التخطيط".[23] الوحدة تعمل حسب التقسيم لست مقاطعات وفي اراضي الضفة الغربية.[24] في اطار انتقال مديرية التخطيط من وزارة الداخلية الى وزارة المالية، انتقلت ايضا الوحدة القطرية للإشراف على البناء الى هذه الوزارة. الوحدة القطرية تعمل بالاعتماد على قانون التخطيط والبناء الذي يخولها إصدار اوامر هدم ادارية وقضائية ضد مبان بنيت دون ترخيص.[25] في اطار التخطيط الاقليمي، إذا كان هناك حيّز ليس في مجال لجنة التخطيط المحلية، يملك رئيس اللجنة الاقليمية

[23] موقع وزارة الداخلية: حول الوحدة القطرية لتطبيق قوانين التخطيط والبناء. http://tinyurl.com/hfsdmge

[24] انظر ملاحظة 23.

[25] ثانون التخطيط والبناء 1965. http://tinyurl.com/hhnbmw3

الصلاحية للتوقيع على اوامر هدم ادارية لهذه المباني،[26] ومشرفو الوحدة يستعملون هذه الاوامر استعمالًا موسعًا. الوحدة القطرية للاشراف على البناء تعمل ايضا في اطار التخطيط المحلي. بالرغم من ان تطبيق قانون التخطيط والبناء في هذه الأطر تقع في صلاحيات اللجنة المحلية، من الممكن تقوم الدولة نفسها بعملية التطبيق.[27] المستشار القضائي للحكومة نشر تعليمات تنظم صلاحية التطبيق الموازي للدولة في اطار التخطيط المحلي والذي يتم تفعيله بواسطة الوحدة القطرية.[28] بواسطة هذه التعليمات، تعمل الوحدة القطرية ايضا في اطار التخطيط المحلي في بلدات بدوية في النقب لتطبيق سياسة هدم المباني. الوحدة القطرية تستعمل ايضًا اوامر هدم قضائية، ولكن وَقْعَ اوامر الهدم هذه انخفض خلال السنوات الاخيرة.

1.3.2 الوحدة لتطبيق القانون في المساحات المفتوحة

الوحدة لتطبيق القانون في المساحات المفتوحة، المعروفة ايضا باسم "الدوريات الخضراء"، اقيمت سنة 1976. الوحدة تابعة لسلطة الطبيعة والحدائق وتعمل بالتوازي بواسطة لجنة كبار المديرين لمنظمات بسمها تعمل، فيها الجيش، الكيرن كييمت، سلطة اراضي اسرائيل وغيرها. نشاطات الوحدة يتم تمويلها على ايدي المؤسسات التي تعمل باسمها، وهي تابعة من ناحية تشغيل للمؤسسة التي باسمها ينفذ كل نشاط.[29] الوحدة للإشراف على الاراضي المفتوحة تعمل في جميع انحاء البلاد بحسب المقاطعات. مشرفوها يعملون بالكشف عن استعمالات مختلفة للأراضي وبجمع معلومات عن من يستعملها. بعد جمع المعلومات يتوجه المشرفون الى السلطات المختلفة من اجل فحص اذ ما تمّ الامر بموافقة. في حالة انعدام الموافقة لاستعمال الارض، يعمل المشرفون على فتح ملف قضائي وتقديم اوامر مع السلطات لإخلاء الارض[30]

---

[26] انظر ملاحظة 25، بند 238 أ. (ب1).

[27] تعليمات المستشار القضائي للحكومة. توجيه رقم 8.1101: تفعيل صلاحيات الدولة في مجال تطبيق القانون في مخالفات التخطيط والبناء في حيّز التخطيط المحلي. نيسان 2013. صفحة 1. http://tinyurl.com/jfae3kc

[28] انظر ملاحظة 27، بند أ. 5.

[29] الكنيست: مركز الأبحاث والمعلومات. مستند خلفية بموضوع: اختراق الأراضي والمباني. قسم 2.2. http://tinyurl.com/zav7qyw

[30] ألتمان، جيلعاد. "أرض" – مجلة المعهد لبحث السياسة الاقتصادية واستخدامات الأرض من قبل "ككال"، رقم 57 (كانون الثاني 2004). http://tinyurl.com/zo2ry6f

1.3.3 قسم المحافظة على الارض في سلطة اراضي اسرائيل

سلطة اراضي اسرائيل تدير اراضي الدولة، اراضي سلطة التطوير واراضي "الكيرن كيمت لاسرائيل" بموجب القانون. وظيفة القسم للمحافظة على الارض في السلطة هو" المحافظة على الاملاك التي تديرها سلطة اراضي اسرائيل بما في ذلك بواسطة ادارة الارض ميدانيًا، وضع العلامات والاستحواذ في اراضي السلطة".[31] قسم المحافظة على الاراضي يعمل بواسطة قانون الاراضي، الذي يسمح بأستعمال القوة بشكل معقول لإخلاء شخص استحوذ على ارض خلال 30 يوم دون الحاجة لأمر[32]; قانون الاراضي العامة الذي يمكن من تقديم اوامر اخلاء ضد من يستعمل الاراضي العامة التي تدار على يد السلطة[33]; وبتقديم دعوى للإخلاء للمحكمة، التي تنتقل بعد ذلك الى حيز التنفيذ. القسم يعمل بأربعة مناطق مختلفة في انحاء الدولة – المركز، القدس، الشمال والجنوب، وفي كل منطقة يعمل مشرفون من السلطة.

1.3.4 وحدة يواب

وحدة الشرطة يواب هي دورية خاصة (يس"م) اقيمت سنة 2012. الوحدة اقيمت ايضا باطار قرار الحكومة الذي بموجبه تمت المصادقة على "خطة برافر" سنة 2011[34]، بهدف المساعدة في تطبيق المخطط، واستمرت بالعمل بالرغم من تجميد الخطة. وحدة يواب تابعة لقائد لواء الجنوب في الشرطة وهدفها " مساعدة موظفي التطبيق في مجال الاراضي في النقب"[35]. الوحدة ترافق نشاطات موظفي التطبيق في النقب وتعمل بتنسيق تام مع مديرية الجنوب. يحرس شرطيو وحدة يواب بقوى كبيرة النشاطات المركزة في النقب للمسح، الهدم وحرث الاراضي. في حين ان وقت اقامتها كانت لوحدة يواب 98 وظيفة مؤهلة من قبل 94 شرطي، في السنوات 2014-2015 توسعت الوحدة ومُنحت 198 وظيفة، التي أُهِّلَت عمليًا على ايدي 182 و 181 شرطي بالتلائم في تلك السنوات.[36]

---

[31] موقع سلطة أراضي لإسرائيل: أقسام السلطة. http://tinyurl.com/ze8pqr7

[32] قانون الأراضي 1969، بند 18. (ب). http://tinyurl.com/ze8pqr7

[33] قانون الأراضي العامة (إخلاء الأراضي) 1981. http://tinyurl.com/huw8onn

[34] انظر ملاحظة 14.

[35] رد لطلب حرية المعرفة من وزارة الأمن الداخلي من تاريخ 17.11.2015.

[36] انظر ملاحظة 35.

مركبات وحدة الشرطة "يواب" في قرية ام الحيران، اب 2016. تصوير: مشروع يصورن.

1.4 عدم مساواة منظم امام القانون

في حين ان رئيس حكومة اسرائيل يعرض سياسة تطبيق قوانين التخطيط والبناء كسياسة تحقق قيمة "حكم القانون"[37]، في الواقع هناك مس خطير في المساواة امام القانون للمواطنين البدو في النقب، عندما يخضع هؤلاء لممارسة جهاز تطبيق قانون منفرد.

قرار المحكمة الذي أقره القاضي يعقوب دنينو في محكمة السلام في بئر السبع عام 2016[38]، يظهر عدم المساواة أمام القانون في مجال تطبيق قوانين التخطيط والبناء في النقب. في قرار القاضي تم الحكم بأنه يتوجب إلغاء لائحة الاتهام باستخدام الأرض دون ترخيص وذلك نظرًا للحماية العدلية بحق مواطن يهودي. المتهم ادعى ان تطبيق القانون انتقائي، لأنه بحسب ادعائه آخرون لم يحاكموا على نفس المخالفة تمامًا. المحكمة وافقت على ادعائه ان في المنطقة التي شغل فيها فندقًا صغيرًا تم بناؤه بدون ترخيص، هنالك بلدة يهودية باسم عزوز بنيت بأكملها دون تصاريح

[37] ساعة أسئلة: رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو يرد على أسئلة أعضاء الكنيست، 18.07.2016. https://tinyurl.com/yd7m2rj5

[38] ملف جنائي (محكمة السلام في بئر السبع) 61006-05-12 دولة إسرائيل – اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء لواء الجنوب ضد رام (نُشر في نيفو، 4.1.2016)

بناء، وبالقرب من المُجمع السياحي الذي يُشَغِّله يعمل الموقع السياحي "خان بئروتايم"، ايضا دون تصريح. في منطقة المجلس الاقليمي "رمات نيجيب" الى الان لم يتم تطبيق القانون التابع لقوانين التخطيط والبناء ضد اليهود، لكن من الحكم يتبين انه بشكل معروف ومقصود تم تطبيق القانون عينه ضد البدو.

التحقيق مع مدير وحدة الاشراف التابعة لوزارة الداخلية في لواء الجنوب، اورن جباي، في اطار المحكمة، يكشف انه في الواقع هناك نشاطات تطبيق في اراضي المجلس الاقليمي "رمات نيجب"، لكنها موجهه فقط ضد السكان البدو في نطاق اراضي المجلس:

"كما ينبغي ان نسلط الضوء على الحقيقة ان السيد جباي لم يُخفِ ان اللجنة القطرية تعمل في اراضي المجلس الاقليمي رمات هنيجب، **'ضد الشتات البدوي، الواقع كله في مجال التخطيط المحلي، ونعمل في نطاق موارد مختصرة ' ".**[39]

في حكمه شدد القاضي على الحقيقة بأنه حسب اقوال جباي، قوانين التخطيط والبناء لا تسري في الواقع على البلدة اليهودية عزوز من ناجية اللجنة القطرية:

"على الرغم من ان دولة اسرائيل- اللجنة القطرية للتخطيط والبناء لواء الجنوب، واعية لوجود مخالفات بناء كثيرة في بلدة عزوز [....] تختار عن وعي ان تغمض عينيها، وعدم اتخاذ أي إجراءات تنفيذية في مجال البلدة. **يوجد بالأمر ظاهريا بيان صريح من جانب اللجنة القطرية ان قوانين التخطيط والبناء لا تسري على بلدة كاملة في مجال حكم دولة اسرائيل."**[40]

القاضي اعرب عن استغرابه بالنسبة لسياسة لجنة التخطيط القطرية التي بحسها هناك ترتيب للافضلية بتطبيق القانون، حسبه يجب تطبيق القانون اولا في وسط المجتمع البدوي:

"بكل الاحترام، ليس من الواضح لمَ لا توفر اللجنة القطرية جزءًا من موارد التطبيق لعلاج مخالفات بناء اخرى واضحة في نطاق التخطيط التابع للمجلس الاقليمي رمات نيجب، ولماذا تتفسر في نظرها حاجة في منح افضلية ظاهرية لعلاج مجتمع معين."[41]

كما ذكر، في قراره حكم القاضي انه يجب الغاء لائحة الاتهام ووافق فعليًا على حجة الحماية

---

[39] انظر ملاحظة 38، صفحة 15 من الحُكم، التشديد من المصدر.

[40] انظر ملاحظة 38، صفحة 15 من الحُكم، التشديد من المصدر.

[41] انظر ملاحظة 38، صفحة 16 من الحُكم

العدلية، هذا بالرغم من انه اثبت ان هناك تطبيق ضد المجتمع البدوي في المجلس الاقليمي ذاته. في قراره هذا، أخرج القاضي المجتمع البدوي من سياق مواطني إسرائيل، إذ لم يرَ في الاساس وجود تطبيق ضد البدو اساسًا لدحض حجة المتهم للتطبيق الانتقائي. بالرغم من انه اعرب عن استغرابه من مجرد وجود "ترتيب أولويات"، او بكلمات اخرى تطبيق انتقائي على اساس انتماء المواطن الى مجتمع معين، قرر القاضي ان مجرد حقيقة كون القانون لا يطبق ضد اليهود، فالأمر كافٍ ان يلغي لائحة الاتهام. هكذا، اعتمد القاضي في حكمه على عدم المساواة المنظم امام القانون، وقبل تطبيقه بشكل منفرد على البدو، وعدم تطبيقه على اليهود في نفس النطاق.

مركبة شرطة في القرية غير المعترف بها عتير، شباط 2015. تصوير: احلام خليل، مشروع يصورن.

2. سياسة هدم المباني و"تنظيم السكن" في النقب

سياسة هدم المباني في النقب تطبق على ايدي الدولة لتحقيق عدة اهداف. في حين ان هذه السياسة تعرض في اغلب الاحيان على انها نشاط لتطبيق قانون التخطيط والبناء فقط، فهي تستعمل في الواقع لتنظيم المنطقة من جديد لتلائم طموحات الدولة. هكذا، بواسطة استعمال تطبيق القانون تعمل السلطات المختلفة ل"تنظيم" قضية الاراضي في النقب، تجبر المواطنين على الدخول في مفاوضات مع الدولة على اراضٍ يدعون انها ملكيتهم، وتنقلهم من قراهم الى البلدات البدوية الحكومية. السلطة للتطوير والسكن، بالاشتراك مع مديرية الجنوب وسلطات تطبيق مختلفة، يعملن بطرق مختلفة سيتم عرضها في هذا القسم، من اجل تحقيق هذه الاهداف.

2.1 مسألة ملكية الارض في النقب وسياسة هدم المبان

سياسة هدم المباني في النقب هي جزء لا يتجزء من الصراع على الارض بين السكان البدو ودولة اسرائيل. في حالات عديدة، تستعمل الدولة التهديد بالهدم، بأخراج اوامر والهدم فعليًا، من اجل اخراج السكان البدو من اراضيهم. دولة اسرائيل لا تعترف بملكية البدو على الاراضي في النقب، وترى ان كل الاراضي التي يدعي عليها البدو الملك كاراضي دولة. هذا، بالرغم من ان الكثير منهم لديهم مستندات مختلفة تثبت شراءهم للارض قبل قيام الدولة، وبالرغم ان بعضهم الى الان يسكنون على اراضيهم.

في سنوات ال70 سمحت الدولة للبدو سكان النقب تقديم دعاوى ملكية على اراضيهم لموظف التسوية، ولكن في غضون وقت قصير قررت السلطات تجميد هذه العملية. على مدى السنوات عملت الدولة بمجالين من اجل تسوية الملكية على هذه الاراضي – الاول، الضغط على البدو في النقب للدخول في عملية تفاوض على اراضيهم امام سلطة تطوير واسكان البدو في النقب (التي سميت في الماضي بأسماء مختلفة)، والثاني، تقديم دعاوى مضادة على نفس الاراضي للمحكمة المركزية في بئر السبع بأدعاء انها اراضي دولة.[42]

دولة اسرائيل لا تعترف بحق البدو بالسكن في القرى غير المعترف بها في النقب، سواء كانت قرى قائمة قبل قيام الدولة وبين قرى انتقلت من مكانها خلال سنوات ال50 على ايدي الحكم العسكري.

[42] للتوسع انظر: عمليات التجريد في النقب: سياسة الدعاوى المضادة بحق العرب البدو. منتدى التعايش السلمي في النقب. http://tinyurl.com/zdp75dc

احدى الادوات المركزية للدولة في صراعها ضد هذه القرى، الى جانب منع الخدمات والبنى التحتية، هي سياسة هدم المباني. سلطات تطبيق القانون المختلفة تعمل بالاساس على هدم مبان جديدة ومبان جددت في القرى غير المعترف بها، وحسب ما سيظهر في هذه القسم، تضغط على ملاكها للدخول الى مفاوضات على اراضيهم للانتقال الى البلدات البدوية.

هكذا، عندما تعمل سلطات تطبيق القانون المختلفة بحسب قوانين مختلفة[43] لإخلاء "اراضي الدولة" ولهدم البيوت، مرات عديدة يكون الحديث عن اراضٍ متواجدة في صراع عليها والى الان هناك دعاوى ملكية معلقة ومتوقفة لم تتضح بعد في المحكمة. امام القوة الهائلة للدولة وللسلطات المختلفة للسيطرة على اراضي البدو في النقب، يعمل سكان القرى من جهتهم بصمود – ويعيشون على اراضيهم دون مياه جارية او اتصال بالكهرباء وفي انعدام خدمات اساسية، على امل ان يتم في المستقبل الاعتراف بحقوقهم في الارض ويسمح لهم بالعيش في قراهم.

2.2 السلطة لتطوير واسكان البدو في النقب

السلطة للتطوير والاسكان هي السلطة الحكومية المسؤولة عن نشاطات التطوير في البلدات البدوية في النقب. من 13 موظف ادارة في السلطة، هناك فقط موظف واحد بدوي، والذي يدير قسم الشؤون الاجتماعية والمجتمعية، وجميع الباقين هم موظفون يهود.[44] في حين ان السلطة لتطوير والاسكان تحاول ان تعرض نفسها ظاهريا كمن تعمل من اجل السكان البدو، من خلال عدة تصريحات لمدير السلطة، يائير معيان، يتبين ان المصالح التي تطورها السلطة تتعارض مع مصالح السكان البدو. كذلك، فتصريحات المدير تكشف عدم الاحترام السافر الذي يُكِنُّهُ لمجتمع هو مسؤول عن رفاهيتها وحقوقها.

هكذا، بالنسبة لوادي النعم، القرية الغير معترف بها الكبرى في اسرائيل، قال مدير سلطة التطوير والاسكان:

" هم يسكنون على ارض الدولة في مكان ممنوع السكن فيه. من غير الممكن منحهم بلدة في المكان الحالي، لانه يجب اخراجهم من دائرة الخطر. نحن نقيم من اجلهم بلدة جنوبي قرية

[43] قانون التخطيط والبناء، 1965; قانون الأراضي العامة (إخلاء الأراضي)، 1981.

[44] أصحاب الوظائف في السلطة. سلطة تطوير وسكن البدو في النقب. https://tinyurl.com/lzw22me

شقيب السلام، وايضا نعيد الى شعب اسرائيل 70 الف دونمًا من الأرض ".[45]

في وضع يرى فيه مدير سلطة التطوير والاسكان ان الارض في النقب تابعه لشعب اسرائيل، وليست لمواطني الدولة ، والمواطنين البدو كمن يحجز اراضي شعب اسرائيل، ليس هناك شك بأنه، مثل السلطة التي يديرها ، يعملون من اجل مصالح غريبة ليست متعلقه في المجال الذي امن عليه.

بالنسبة لمعارضة بلدية رهط لانتقال سكان القرية غير المعترف بها الزرنوق لاراضي المدينة أدلى معيان بتصريح حاد ضد رئيس البلدية، طلال القريناوي:

" لا احد يسأل رئيس البلدية. الحديث هنا عن اراضي دولة، وليس لرئيس البلدية صلاحية بأن يقرر من يسكن عنده. قسم من الاجراءات تكون اجبارية. هنالك حاكم، وهو يقرر ما يجب فعله. اذا كان الأمر لا يروق لرئيس البلدية، فليذهب ليشرح للمحكمة العليا".[46]

من ناحية المدير العام لسلطة التطوير والسكن، ليست هناك أي اهمية للحقيقة ان رئيس المدينة تم انتخابه من قبل السكان في انتخابات ديمقراطية، في حين انه هو بنفسه موظف مُعيَّن في القطاع العام. بالاضافة الى ذلك، معيان ابدا لا يرى نصب عينيه مصلحة السكان البدو، نمط حياتهم التقليدي او احتياجاتهم الممثلة على ايدي الممثلين المنتخبين.

بالنسبة لسكان القرى غير المعترف بها في النقب، قال المدير العام معيان :

" بعد ان ننظم من نسطتيع تنظيمهم على المكان الذين يسكنونه، نتبقى مع 5-7 بالمئة، ومعهم من الممكن ان ننتظر مئة سنة أخرى لتجفيفهم".[47]

هذه تصريحات قاسية وساخرة ضد مواطني الدولة، على النحو الذي فيه معيان هو موظف في القطاع العام، في الواقع هم من يوظفه. بدل ان يعمل من اجل السكان الذين امن على مصلحتهم، يعرض مدير السلطة للتطوير والسكن نفسه على انه من يمثل ال "حاكم"، وليس فقط أنه غير مطالب بان يصغي او ان ينظر في متطلبات البدو وطلباتهم، بل ويفرض عليهم طلباته ومتطلباته.

سنة 2017 تمت الموافقة بقرار الحكومة على " خطة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع

---

[45] تغيير النظرة: بناء للبدو بدون علاقة لدعاوى الملكية، NRG، 17.01.2017. https://tinyurl.com/kd3ddzv

[46] انظر ملاحظة 45

[47] انظر ملاحظة 45.

البدوي في النقب 2017-2021" ودخلت الى حيز التنفيذ.[48] بند 3 للقرار يقر بأن تطبيق الخطة، التي تهدف لتحسين الخدمات الاجتماعية والمجتمعية، تحسين جهاز التربية، التطوير الاقتصادي والتشغيل، تطوير البنى التحتية، تمكين السلطات المحلية، يكون فقط في البلدات الحكومية والقرى المعترف بها فقط. ظاهريا يبدو أن الهدف هو الاستثمار في البلدات من اجل مصلحة سكانها، إلا أن جزءًا لا يتجزأ من الخطة هو تطوير ما يقارب 25،000 قطعة ارض للبناء، التي اعدت لاستيعاب العديد من سكان القرى غير المعترف بها في النقب. بند 13 .ب. المتخصص في نشاطات التطبيق في النقب يقضي ب: " امر السلطة باعطاء اولوية في خطة العمل للتنظيم من اجل علاج تنظيم وتركيز السكان الذين يسكنون بشكل غير قانوني على اراضي الدولة خارج نطاق البلدات الثابتة".[49] وبهذا، بواسطة خطة حكومية تعمل ظاهريا من اجل تقوية السلطات البدوية وتحسين نمط الحياة في مجالها، تعمل الحكومة على نقل مجموعة سكان ضد ارادتهم من اجل توسيع البلدات البدوية بشكل اكبر.

2.3 مشاركة سلطات التطبيق لتنظيم السكن في النقب

بالرغم من ان سكان المجتمع البدوي في النقب هم مواطنو الدولة، المجتمع البدوي تابع لجهاز تطوير منفرد تابع لسلطة التطوير والسكن ولجهاز تطبيق منفرد، تابع لمديرية الجنوب. فبالواقع، بالرغم ان الحديث يدور حول مجالين منفردين ظاهريا – التطوير وتطبيق القانون، في المجتمع البدوي في النقب ليس هناك فصل. في تقرير نشاطات مديرية الجنوب لسنة 2016 تم الاعلان عن انه إلى جانب نشاطات التطبيق ضد البناء الجديد في النقب، تعمل المديرية في مجالين اضافيين – الاول، " تطبيق معزز للتنظيم"، والثاني " تنظيم معزز للتطبيق". مجالا النشاط هذين يبينان مشكلتين مركزيتين، الاولى هي ان قوانين التخطيط والبناء التي هدفها تنظيم مجال التخطيط والبناء في اسرائيل تتحول لاداة من اجل الضغط على المواطنين للدخول الى عملية "تنظيم" قسرية، والثانية، هي ان الاجهزة التي دورها أن تعمل في التطبيق تتحول في الواقع الى ممثلين نشطين في المفاوضات التي تجريها الدولة امام المواطنين وفي عمليات التنظيم في النقب.

---

[48] قرار الحكومة 2397 من تاريخ 12.02.2017. https://tinyurl.com/y7b7fzar

[49] انظر ملاحظة 48، بند 13. ب.

2.3.1 " تطبيق معزز للتنظيم"

"تطبيق معزز للتنظيم" هو مجال نشاط تقوم به مديرية الجنوب منذ عدة سنوات، والذي في اطاره يستعمل التطبيق – بالتهديد باصدار اوامر هدم واخلاء للمباني، اصدار اوامر كهذه او تطبيق القانون في الواقع، عن طريق هدم البيوت والمباني، من اجل الضغط على المواطنين للدخول في مفاوضات امام سلطة التطوير والاسكان بل ودعمها. بكلمات اخرى، الحديث هنا هو عن تهديد المواطنين بأن تهدم بيوتهم بواسطته يتم اجبارهم على القيام "بمفاوضات" امام الدولة والدخول الى عمليات تنظيم. مجال النشاط هذا يطبق في كافة البلدات البدوية في النقب- في البلدات الحكومية، في القرى المعترف بها وفي القرى غير المعترف بها.

هكذا، تعلن مديرية الجنوب عن نشاطاتها في مدينة رهط:

> "قسم من السكان لا يتقدمون لحل حسب ما يقترح عليهم على ايدي سلطة البدو (....) وفتحت دعاوى ضد 21 مواطن يرفضون عملية التنظيم. لاحقًا صدرت احكام للاخلاء والتي بعدما أُعطِيت للسكان تغير الاتجاه وبدأ السكان يتعاونون بتحريك عملية التنظيم في الحي".[50]

بحسب التقرير، ضد السكان الذين لا يوافقون على الحل الذي تنوي سلطة التطوير والاسكان اجبارهم عليه، تقدم دعاوى للاخلاء، بعد أن تقبل الدعاوى في المحكمة، يبدأ "التعاون" من طرف السكان. هكذا، يُستَعمل التطبيق لاجبار المواطنين على حل قد رفضوه، وبعد التهديد بالاخلاء يتم عرض استسلامهم على انه "تعاون".

ايضا في البلدة البدوية حورة عملت مديرية الجنوب بشكل مشابه:

> " خلال المفاوضات التي ادارتها السلطة تم اخلاء قسم من الإزعاجات وضد صاحبي إزعاجات اخرين اديرت عملية تطبيق دمجت في لقاءات مديرية الجنوب مع السكان بهدف تحريك العملية. أصحاب الإزعاجات حُوِّلوا الى السلطة واتفقوا على طريقة التنظيم واخلاء الإزعاجات".[51]

السكان الذين عُرِّفوا على انهم أصحاب إزعاجات على ايدي السلطة للتطوير والاسكان وجدوا انفسهم في مقابلات مع مديرية الجنوب، والتي دورها على ما يبدو العمل في التطبيق وليس في

---

[50] انظر ملاحظة 5، صفحة 16، بند 4. أ.

[51] انظر ملاحظة 5، صفحة 17، بند 5. أ. 3.

التنظيم. المديرية فعّلت ضدهم عمليات تطبيق مختلفة من خلال اقامة جلسات معهم، الى ان اجبروا على الرضوخ لطلبات السلطة للتطوير والاسكان. هنا أيضًا لا يتم الحديث عن مفاوضات حرة، إذ يتم استعمال التطبيق من اجل فرض النتيجة النهائية على الجانب الضعيف مسبقًا.

القرى المعترف بها في النقب تقبع أيضًا تحت السياسة ذاتها، مع أنه تم الاعتراف بها بداية سنوات الألفين ولم يتم تطويرها من قبل الدولة. بخصوص قرية بئر هداج هذا ما تقوله مديرية الجنوب:

"سويًا مع سلطة البدو نستمر بتركيز جهودنا حول تحريك نشاط التطبيق في البلدة كي نمضي قدمًا في نشاط التنظيم".[52]

منذ عدة سنوات وسلطة التطوير والإسكان لا تنجح بالوصول الى حل متفق عليه مع سكان قرية بئر هداج بالنسبة لتنظيمها. في حين ان سكانها معنيون في قرية زراعية، على مدى السنين تقترح الدولة قطع ارض صغيرة اكثر فاكثر لسكانها ولا تهتم بإرادتهم. في هذه الحالة أيضًا، تتوجه السلطات لحل بالقوة وتقيم نشاطات تطبيق على شكل اصدار اوامر وهدم بيوت، من اجل الضغط على سكان القرية لقبول الحل المقترح حتى لو لم يكونوا يقبلون به.

في القرية المعترف بها ابو قرينات الوضع مشابه :

" في هذه اللحظة تدور عملية مفاوضات الى جانب عملية التطبيق من اجل ايجاد حل للمشكلة. قسم من السكان عرضوا موافقتهم بالانضمام لعملية التنظيم وقسم رفض. معًا مع موظفي التطبيق تم الاتفاق على تنفيذ إجراءات ضد الرافضين من اجل دفعهم للدخول الى عملية التنظيم".[53]

المفاوضات امام السكان تجري في ضل عملية التطبيق، "من اجل ايجاد حل للمشكلة" ....بكلمات مديرية الجنوب. السكان الذين لا يقبلون الحل الذي قررته سلطة التطوير والاسكان يُعَرّفون من قبل مديرية الجنوب على أنهم "رافضين"، ومن اجل الضغط عليهم لقبول الحل يتم تنفيذ إجراءات بحقهم. بكلمات اخرى، اذا تعثرت المفاوضات، تستعمل السلطات أداة التطبيق من اجل ان تدفع المواطنين للتخلي عن طلباتهم.

في القرى غير المعترف بها تستعمل هذه السياسة بشكل مكثف، مثال على ذلك هذا ما تصرح به

[52] انظر ملاحظة 5، صفحة 18، بند 8. أ.

[53] انظر ملاحظة 5، صفحة 21، بند 16. ب.

مديرية الجنوب بالنسبة لسكان قرية غير معترف بها في منطقة حورة:

"معالجة الشتات تمت في سنة العمل السابقة وخلالها، رفض سكان الشتات الانتقال الى حارة 15 في حورة ولذلك اصدرت في حقهم لوائح اتهام للإخلاء من قبل سلطة اراضي إسرائيل".[54]

سكان القرية ليسوا معنيين بالانتقال من بلدتهم التي يسكنونها الى قرية حورة، وبسبب عدم موافقتهم على ذلك، سلطة اراضي اسرائيل اصدرت ضدهم لوائح اتهام.

الى الان لم تنجح سلطة التطوير والبناء بجهودها بنقل سكان قرية غير معترف بها في منطقة شقيب السلام إلى داخل البلدة، ايضا في هذه الحالة استعمل التطبيق من اجل فرض طلبات السلطة على المواطنين:

"في سنة العمل الحالية تستمر معالجة الشتات. الهدف هو تحريك الشتات للوصول الى تنظيم مع سلطة البدو للدخول الى قطع الارض المعدة في شقب السلام. الى الآن نفذنا عدة عمليات هدم بموجب اوامر قضائية من اجل تحريك عملية المفاوضات مع السلطة، لكن ليس هناك تقدم".[55]

في هذه الحالة قامت سلطات التطبيق بتنفيذ عمليات هدم فعليًا، من اجل حث سكان القرية بالتنازل عن طلباتهم والاستسلام لطلبات السلطة.

2.3.2 "تنظيم معزز للتطبيق"

"تنظيم معزز للتطبيق" هو مجال نشاط جديد ابتدأ سنة 2016، بموجبه تعمل مديرية الجنوب على إيجاد حل سكن معين من اجل المواطنين، بهدف اكمال "عملية التنظيم" دون الحاجة للتطبيق. بما معناه، أن مديرية الجنوب التي تعمل على التطبيق، تتدخل في عملية ال"تنظيم" نفسه، والسلطات التي تعمل في تطبيق القانون تتدخل في المفاوضات، وبايجاد حلول سكنية.

" بمشاركة جهات التطبيق وسلطة البدو، حددنا إطار عمل اضافيًا – " تنظيم معزز للتطبيق"، من ضمنه نقوم بتحريك عملية ايجاد حلول سكنية لسكان الشتات الذين اصدرت ضدهم اوامر

[54] انظر ملاحظة 5، صفحة 17، بند 5.ج.1.

[55] انظر ملاحظة 5، صفحة 18، بند 7. أ.

اخلاء في الماضي ولم تنفذ حتى اليوم".[56]

كما ذكر، سنة 2016 هي السنة الاولى التي حاولت فيها مديرية الجنوب اقامة " تنظيم معزز للتطبيق"، وبحسب تقرير التلخيص السنوي، عملت هكذا في ست حالات فقط. بحسب التقرير، لم تنجح أي عملية من هذه العمليات: حالتان انتهيتا بتنفيذ اوامر هدم، في حالة أخرى ينتظرون اصدار امر تطبيق وفي واحدة اضافية هنالك اوامر اخلاء لم تنفذ بعد: حالة اخرى لم تتقدم بسبب عدم وجود حل حقيقي لاقتراحه على السكان: وفي حالة اخرى التمس السكان للمحكمة العليا ضد الاخلاء. في الواقع، محاولات موظفي التطبيق للتدخل في مجال " التنظيم" هي محاولات فاشلة والتي بعكس الطموحات التي يصفونها، تجنب التطبيق، تنتهي في اغلب الاحيان بأصدار اوامر وحتى في عمليات هدم في الواقع.

تلخيص

الصراع على تصميم حيّز النقب مستمر منذ قيام الدولة سنة 1948 وحتى اليوم. دولة اسرائيل، بدلًا من أن تجري مفاوضات لحل قضية الملكية على الاراضي وإسكان البدو في النقب، تعمل بكل الادوات التي بحوزتها لتركيز المجتمع البدوي في بلدات كبيرة ومكتظة، على عكس ارادة السكان البدو. في الواقع، ليس هناك أي عائق للوصول الى حل متفق عليه من كلا الطرفين، والذي يحترم ارادة المجتمع وطموحات الدولة، لكن ادارة مفاوضات عنيفة بواسطة استعمال سياسة هدم المباني، لن تؤدي الى الحل المذكور.

السكان البدو في النقب هم مواطنون في الدولة، ولكن الدولة تصر على أن تستمر في التعامل معهم كاعداء وليس كمواطنين متساويي الحقوق. بدلًا من العمل على حماية حقوق هؤلاء المواطنين للعيش بكرامة والسكن الملائم، تعمل سلطات الدولة بشكل ناجع ومنظم لهدم بيوتهم ولنقلهم بعكس ارادتهم من مكان سكناهم. هكذا، تعمق الدولة ضائقة السكن الصعبة في البلدات البدوية في النقب، وتعمل على تركيز السكان اكثر فاكثر في البلدات التي تستصعب منح الخدمات الاساسية جدا لسكانها والتأقلم مع التكاثر الطبيعي في مجالها.

[56] انظر ملاحظة 5، صفحة 23، بند 27.

اغلبية الميزانيات المعدة اليوم لتطوير وتقديم المجتمع البدوي في النقب تمر عبر ومتواجدة تحت اشراف السلطة للتطوير والاسكان. تصريحات مدير السلطة المعروضه في هذا التقرير، وكذلك فحوى الخطة الجديدة للتطوير، تشهد معا على غياب المكان لمشاركة الجمهور في تطبيق الخطة وملائمة التطوير والتخطيط لاحتياجات المجتمع البدوي. طالما ستستمر السلطات التي فيها تمثيل المجتمع البدوي هو صفر بتقرير مصير التطوير في البلدات والاستثمار في الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، فمصير هذه الخطط الفشل. دولة اسرائيل، لو أنها تقيم شراكة حقيقية وصريحة مع الجمهور، ستستطيع توجيه الميزانيات للمساهمة في تطوير النقب لمصلحة سكانه، يهودًا وعربًا.

خلال سنة 2016 هدم 1،158 مبنًى في البلدات البدوية المختلفة في النقب. سياسة هدم المباني والبيوت ليست بسياسة تبني الثقة بين المواطنين والدولة، الحديث هنا هو عن سياسة عنيفة، التي لا تنتج سوى الاحباط والجفوة في أوساط مواطنين تنتهك حقوقهم بشكل يومي. على دولة اسرائيل التوقف عن سياسة هدم المباني والشروع ببناء خطوات ثقة اتجاه المجتمع البدوي، والتي تمكن من الوصول الى حل عادل ومتفق عليه، يحترم نمط عيش البدو والطموحات المختلفه للمجتمع البدوي، بشكل يتناسب ايضا مع المنطق التخطيطي الذي تريد الدولة تقديمه.

المجتمع البدوي يشكل اكثر من ثلث سكان منطقة النقب، التي تشكل ثلثان من مساحة دولة اسرائيل كلها داخل الخط الاخضر. على دولة اسرائيل ان تعمل على تقسيم موارد الارض والموارد الاقتصادية بشكل عادل بين المجتمعات المختلفة في النقب، وتقليص الفجوات العميقة بين المجتمعات التي تعيش في هذه المنطقة المشتركة . صرف ميزانيات دون التوصل الى حل متفق علية لن تؤدي الى تحسين الوضع، بالعكس، هي تُخَلِّد الفجوات بين المجتمعات وتمنع عن البلدات البدوية الامكانية للتطور. فقط حل يعتمد على مشاركة الجمهور وعلى الاعتراف بطموحاته، احتيجاته ونمط حياته، سيؤدي الى تنظيم الحيّز بشكل يحترم ويمكن من العيش باحترام لجميع من يسكنه، عربًا ويهودًا على حد سواء.

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי

منتدى التعايش السلمي في النقب من اجل المساواة المدنية

Negev Coexistence Forum For Civil Equality

www.dukium.org

info@dukium.org

050-7701118/9